الفصل التاسع

السيطرة على الحرب
الجنود، المدنيون، و استخدام القوى القصوى

إن التحديات التي شكلت من قبل الجنرال "روبرت سميث" الذي دعا ما سمي "الحروب بين الناس" قد اعترف بها من قبل الزعماء العسكريين منذ حرب فيتنام، لكن الدروس سحبت، والردود جعلت في أغلب الأحيان، واستميلت من قبل دوافع مؤسساتية وتفضيلات تقليدية ذات توجهات أخرى.

كان الدور الخاطئ قد جعل الجيش الأمريكي ينمو بشكل نشيط للغاية منذ الحرب العالمية الثانية عام 1945 والذي أصر على لعب دور القيادة في العمليات الدولية، والتي أصبحت أكثر تعقيداً منذ نهاية الحرب الباردة تباعاً، وقد قوَّض ذلك من القدرة الخاصة الأمريكية، وقدرة الائتلاف التي تؤدي إلى إنجاز أهداف استعدت لها، لكن القوى العامة كانت هي التي تصنع القرار النهائي في أمور الحرب وتقرر هذه الأهداف.

وافقت الأولويات العسكرية عموماً - أثناء الحرب الباردة عندما كانت كلُّ الأطراف مهتمة جداً - بإمكانية الحرب بين أطراف الكتلة التقليدية في أوروبا.

كان لديهم اهتمام أيضاً في تجنب تكرار ما حدث في فيتنام، وسمح لقواتهم المسلَّحة للتركيز على الذي رأوا أن عملهم الرئيسي يكمن في: قتال الحرب التقليدي.

ولكن، ففي نهاية الحرب الباردة، وطفح الحروب الأهلية الذي انتشر على المنظر الطبيعي الإستراتيجي الجديد قد عدَّل تصورات المصلحة الوطنية، وأجبر على إعادة فحص الأولويات العسكرية.

وقد بعث إعادة الفحص هذا نقاشاً "قديماً" حول العلاقة الصحيحة بين الزعماء المدنيين والعسكريين، وفتح باب جدل جديد حول بيئة العلاقة الصحيحة.

ولكن، على الرغم من أن هذا النقاش قد ظل منحصراً في عالم الأفكار، فإن كلاً كان له تأثير هام على التصرف من الحرب.

كان لدى تجربة حرب فيتنام الأمريكية تأثير عميق. فبينما كان الفيتناميون الشماليون قد أنجزوا هدفهم من توحيد الجنوب، فقد عانت القوات الأمريكية من مستويات عالية من الإصابات، وقد سبب ذلك الكثير من المعاناة بلا جدوى، وعاد الجنود الأمريكيون إلى بلدهم وهم يحملون ذكريات مؤلمة أرادوا نسيانها بالكامل. لكن ذلك، قد أذل وأغضب العديد من قيادات الجيش الذين لاموا القيادة السياسية على هزيمتهم.

لقد أدت تلك الادعاءات التي جعلت الحملة الأمريكية تمنى بالإخفاق القاسي كما كانت قد أعيقت - حتى الموت - بالعيوب السياسية العديدة: فقد كانت الأهداف غير واضحة، وكانت هناك قيود على تصرف الحرب وإدارة مدنية دقيقة من العمليات، وفشل ضمان دعم محلي مستمر.

كانت العلاقة الصحيحة بين السلطات المدنية والقادة العسكريين في أوقات الحرب مسألة قابلة للنقاش منذ فترات الحروب القديمة، وذلك لأن الحرب إنما تُشنّ لإنجاز الأغراض السياسية، وسلطة اتخاذ القرارات النهائية يجب أن تترك لقيادة الحالة، أو تضمن بالتجميع السياسي أو الدولي.

وهكذا، فإن القيادة السياسية تتصرف وفق مصالح جاليتها، والتي تقرر المصلحة الوطنية والتي تقرر أن تشرع السياسات والأخذ بعين الاعتبار السعي نحو ذلك الاهتمام. وكما أشار الخبير الإستراتيجي "لورانس فريدمان" فإن إدارة الحرب السياسية بالكامل، ليست فقط في وضع الأهداف، ولكن أيضاً في معالجة الحلفاء، وعزل الأعداء، والمصادر الوطنية، ووضع الشروط للسلام لكون ذلك يقع ضمن حدود المسؤولية السياسية لتقييم مجتمع الأعباء الذي يمكن أن يقبل الأذى، أو الذي يمكن أن يفرض بشكل شرعي على الآخرين، وحيث يكون من الضروري لقيادة الناس نحو هذه الحدود أو بعيداً عنهم.

وفي هذا المضمار، يعترف أكثر الزعماء العسكريين في تقرير حق متى وأين

تستعمل القوة، أو استخدام القوة بالتهديد، والمسؤولية لحشد الدعم، وتخصص المصادر، وكلتاهما تتوقف على السلطات العامة بشكل صحيح. وعادة، تكون المعالجة لأي مصدر نزاع، على أية حال، ميزان التأثير في تقرير نوع الإستراتيجية العسكرية الذي سيتابع، والتصرف الفعلي للعمليات.

إن أي وجهة نظر شعبية مع القادة العسكريين الذين أكدوا من قبل المشير في القرن التاسع عشر "هيلموت فون مولتك" والذي كان يعني أن الإستراتيجية تخدم سياسة أفضل بالعمل لهدفها، ولكن مع الاحتفاظ على الاستقلال الأقصى في إنجاز هذا الهدف.

ولذلك، فإن السياسة يجب أن تتدخل في العمليات، ولكن اعتقاد "مولتك" لا يجعل من السياسة، ولا من الإحساس حدثين إستراتيجيين.

وكما لاحظ "فريدمان" فقد كان ذلك يتطلب اعتبار مظهر الحرب السياسي أساساً، ولكن بإشراف سياسي ثابت. ومثال ذلك تجربة "مولتك" الخاصة، والتي توضح لماذا.

فبعد النصر الفارسي على النمساويين في معركة "كونتيجراز" في عام 1866 فقد أراد "مولتك" التقدم حتى "فيينا" وإبادة العدو.

لكن المستشار الألماني "أوتو فون بيسمارك" لم يرد إذلال النمساويين، لأنهم قد يعارضون الفرس في أي حرب ضد فرنسا، وعندما عرض "نابليون" الثالث بنفسه التوسط، شعر "بسمارك" بأنه لا يستطيع أن يرفض بدون إثارة الإمبراطور الفرنسي.

كان هدف "مولتك" العسكري غير متوافق مع مصالح الفرس الأوسع، وهذا كما أشار "بسمارك"، الذي اعترف بأننا لا نعيش الوحدة الواحدة في أوروبا، ولكن بثلاث سلطات أخرى تكرهنا وتحسدنا.

ثمة فصل مماثل بين الأهداف العسكرية والسياسية، وهو ما جرى في كوريا عام 1950 وذلك عندما أخذ الرئيس الأمريكي "هاري ترومان" بنصيحة جنرال الأمم المتحدة المشرف "دوغلاس ماكارثر" والذي سمح لقوات الأمم المتحدة - تحت القيادة الأمريكية - لعبور المتوازي الثامن والثلاثين الذي قسم كوريا الشمالية والجنوبية،

وتقدم نحو نهر "يالو" على الحدود الصينية.

وعندما دخلت القوات الصينية الحرب، وقادت الأمم المتحدة، وأجبرتها على التراجع إلى أسفل الرأس الجنوبي لشبه الجزيرة الكورية بسرعة مثيلة لتقدمها سابقاً، مما دعا "ماك آرثر" لتصعيد النزاع إلى الحد الذي هدد فيه بمهاجمة الصين بالأسلحة النووية.

لكن "ترومان" رفض التلويح باستخدام هكذا حل، بعد أن أدرك أن مثل هذا التحرك غير المتكافئ قد يؤدي إلى خطر إستراتيجي، ولذلك، فقد بدأت المفاوضات لوقف إطلاق النار، والتي حاول "ماكارثر" إيقافها.

كانت هيئة الأركان الأمريكية المشتركة قلقة كقلق الرئيس "ترومان" بسلوك "ماك آرثر" غير الملائم لأنهم لم يريدوا أن ينسحبوا إلى المجابهة المباشرة إما مع الصين أو من المحتمل أن تكون مع الاتحاد السوفيتي النووي التسليح.

وكانت النتيجة أن قام "ترومان" بطرد "ماك آرثر" وصدق الرؤساء المشتركين إستراتيجية عقلانية أكثر بكثير.

لكن هذه ليست دائماً هي الحالة، فبعض القادة العسكريين كانوا ممانعين للتصرف، والاعتقاد المستحيل لإدراك الموضوعيين العسكريين، وآخرون كانوا غير قادرين على إنجاز المجموعة الموضوعية، أو أنهم أخفقوا في عرض الأفكار الإستراتيجية البديلة عندما احتجوا واختلفوا أيضاً فيما بينهم على أفضل عمل، بينما عملوا في كوريا وكوسوفو، كما فعل "مولتك" و"ماك آرثر".

لقد حققت هذه الإمكانيات الكارثية نتائجها، وهي ستكون بمثابة إهمال الواجب للقيادة السياسية للسماح بالاستقلال التام للقادة العسكريين في شن الحرب؛ بينما يجادل الخبير الإستراتيجي "إليوت كوهين" حيث يجب أن يحثّوا، أو يعيقوا، أو يتوسطوا، أو يتدخلوا ماعدا ذلك لزيادة فرص النجاح ولضمان الاصطفاف المستمر للأعمال العسكرية والمتطلبات السياسية.

يعارض "كوهين" الحكمة التقليدية للمؤسسة العسكرية التي فقدت بحرب فيتنام بسبب التدخل السياسي.كما ويعترف بأن الأهداف الأمريكية في الهند الصينية

كانت غير واضحة، والتي وجهت الحرب بشكل سيّئ من قبل المدنيين الذين كانوا غير متأكدين في أن يمضوا قدماً في ذلك، والذين اخفقوا في المساعدة والنصيحة المفيدة من جنرالاتهم.

لكنه يشعر أيضاً بأن هؤلاء الجنرالات أيضاً لا اقترحوا، ولا طبّقوا الإستراتيجيات التي لربما استدارت.

كانت المشكلة تكمن في أن تلك الحرب مستحيلة الانتصار، حيث يمكن للشعب الفيتنامي أن يتحمل قروناً من الاحتلال الاستعماري والتقسيم، والتي منحت الكثير من الشرعية المحلية لرؤية شمال البلاد الموحدة والمستقلة وكانت الولايات المتحدة آنذاك تستند على حكومة فاسدة ومكروهة، وربما قليلاً من الشرعية التي لحقت بها كحماية للفيتناميين الجنوبيين من الشيوعية التي قوضت التقدم التجريبي بإصرارها على استعمال القوة العسكرية الهائلة والعشوائية في حرب الإرادات، حيث انتقل الميزان بعناد مع الفيتناميين الشماليين.

قبل حوالي مئة وأربعين عاماً، وضح الخبير الإستراتيجي "كلوزوفيتش" مقدار الأهمية لفهم مظهر كل حرب.

ولكن أثناء كارثة فيتنام، فقد كان قادة الولايات المتحدة من سياسيين ومدنيين ومسؤولين عسكريين منشغلين بإلقاء اللوم على بعضهم البعض حول هزيمتهم تلك في ذلك الوقت، في الوقت الذي لم يعترف أحد منهم بالأسباب الحقيقية لفشلهم.

ربما كانت أكثر التقييمات المعاكسة قد أنذرتهم إلى التغيير الحرج في مظهر الحرب بأنه، منذ الآن، فقد عقدت الجهود الجدية في التدخل العسكري في فيتنام إلى الأمام، بالنجاح أو ما عدا ذلك، فإن الإكثار من القوة المسلحة التي شكلت، قد سببت حرجاً كبيراً، بمحلية الخصم والتطورات الدولية من شرعية كل من الممثل وأعماله. وفي هذا السياق، فإن التدخلات العسكرية مشكوكة الشرعية في فيتنام، لكنها كانت اعتباراً إستراتيجياً مركزياً يتضمن: الانتشار الأمريكي إلى بيروت، والاحتلال السوفيتي لأفغانستان. ومن ثم احتلال العراق للكويت، ورد تحالف الأمم المتحدة، التدخلات في الصومال، البوسنة، كوسوفو، وتيمور

الشرقية، وبعد ذلك الغزوات بقيادة الولايات المتحدة على أفغانستان والعراق.
وبالعودة إلى فيتنام، فبينما كانت التجربة الأمريكية فيها قد واجهت معارضة شديدة بسبب الضغوطات العسكرية، والتي أدت إلى نزاعات على الجزيرة الآسيوية بالرئيس الأمريكي "نيكسون" إلى إعلان عام 1969 والذي كاد يصبح معروفاً كمذهب "جوما" الذي وضع الحدود على التدخل العسكري الأمريكي في آسيا.
ومنذ ذلك الحين، أصبحت الولايات المتحدة تواصل ردع التهديدات الرئيسية في تلك المنطقة، وتزويد التقنية وتدريب المساعدين إلى الحلفاء، لكنها تتوقع منهم أن يتحملوا مسؤولية أساسية لدفاعهم الخاص.
أما في الولايات المتحدة من الداخل، فقد اتخذت الإجراءات والتحركات لإعادة هيكلة القوات المسلحة، ولكي تُبنى وبدعم مدني أعظم للحروب المستقبلية في مكان آخر، بينما تضمن تجهيزاً كافياً للقوات.
كانت المسودة الخاصة بالتجهيزات قد تمت في عام 1973 والتي خلقت "قوة كلية" كاملة من الوحدات الاحتياطية، والنظامية، كمتطوعين، وقوات الاحتياط الأخرى حيث ستكون مشاركة في الحرب، في حين سيتم تعبئة قوات الاحتياط وانتشارها مدعومة من قبل قياداتها.
كان مفهوم القوة الكلي قد اعتبر أيضاً ككابح محتمل في وجه أية مغامرات عسكرية متهورة، لأن إمكانية العرقلة الاجتماعية والاقتصادية تجبر "الكونغرس" الأمريكي لبذل اهتمام أكثر في قرارات الإدارة التنفيذية التي تتعلق بالحرب.
بعد فيتنام، ركزت الولايات المتحدة انتباهها على جبهة الحرب الباردة الرئيسية في أوروبا، وعلى الشرق الأوسط الحيوي بشكل إستراتيجي، وعلى الأخص، أنه يستحوذ على أغلب إنتاج النفط في العالم، وقد أصبح الحليف الأمريكي المهم بالنسبة لإسرائيل في المنطقة، وكذلك اعتبر الطريق الحيوي للشحن، وعليه أن يساعد على حل الأزمة التي تتضمن إسرائيل، ولذلك، فقد أرسلت القوات الولايات المتحدة الأمريكية إلى لبنان مرتين بين عامي 1982 - 1984.
في المناسبة الأولى، انضمت الولايات المتحدة إلى فرنسا وإيطاليا في تسهيل إخلاء

منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت حيث كانت واقعة تحت حصار القوات الإسرائيلية. وقد نالت هذه المهمة دعم الدول العربية، حيث وافق بعضها على قبول استقبال منظمة التحرير الفلسطينية، والتي لطالما كانت المقاومة الشعبية راغبة بسحب العائلات التي تركت ورائهم لحمايتهم، في الوقت الذي كان فيه الإسرائيليون مسرورون جداً على الرغم مما كانوا يعانونه من استنزاف لقواتهم جرّاء المقاومة الشرسة من خصومهم.

ولكن، على الرغم من أن ذلك كان هدفاً سريعاً، وأنجز بسهولة، إلاّ أنه وبعد أيام قليلة فقط، تم اغتيال الرئيس اللبناني المسيحي "بيير الجميّل". وهكذا، فقد أصبح ذلك القلق يزعج ميزان القوى المؤسس حديثاً في لبنان، حيث كانت إسرائيل قد انضمت إلى قوات شقيق "الجمّيل" من أجل دفع الإسلاميين نحو غرب بيروت، حيث سمحوا لهم بذبح أكثر من ألف فلسطيني على الأقل.

وفي هذا السياق، فقد أمر الرئيس الأمريكي "رونالد ريغان" بإعادة انتشار جنود البحرية الأمريكيين فوراً من أجل "تأسيس الوجود" الأمريكي في لبنان من جديد، وحاولوا فرض المفاوضات لوقف القتال. ولكن، عندما رفضت الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية مبادرة "ريغان" تعرض جنود البحرية الأمريكية لأكثر من هجوم انتحاري، ومن ثم تزايدت الحركات الهجومية من قبل العديد من الفئات اللبنانية التي كانت تعتبر كرموز ضعيفة أمام قوة الدعم الأمريكي للحكومة وإسرائيل. في منتصف عام 1983 تحول الهدف الإستراتيجي في لبنان من الاستقرار إلى طرد القوات الأجنبية، وهذا يعني الولايات المتحدة أيضاً، لكنها سرعان ما أمرت جنود البحرية للمشاركة في الدوريات المشتركة مع القوات المسلحة اللبنانية، الأمر الذي صعد من التوترات بينها وبين جيوش المعارضة الشعبية، والذي قوضت حيادها المزعوم. وفي الثالث والعشرين من شهر تشرين الأول من عام 1983 قامت فرقة خاصة من المقاومين بالهجوم إلى الثكنات البحرية في بيروت، وقتلت أكثر من 241 جندياً أمريكياً.

قاوم الرئيس ريغان النداءات التي وجهت إليه من أجل الانسحاب، وقد كان يجادل

بأن جنود البحرية لديهم مهمات كبيرة، وتابع بأن الحضور الأمريكي كان ضرورياً لمنع السيطرة السوفيتية على لبنان والشرق الأوسط بأكمله.

زادت - في تلك الفترة - المساعدات العسكرية الأمريكية إلى القوات المسلحة اللبنانية، ووقعت اتفاقية تعاون دفاع جديدة مع إسرائيل، ولكن اندحار القوات المسلحة اللبنانية بعد هجوم عنيف من قبل المقاومة الشعبية الشيعية على بيروت في شهر كانون الثاني/ يناير من عام 198 وتقارب الرئيس "الجميّل" مع السوريين، قد أدى أخيراً لجلب عبث الحضور المستمر إلى لبنان.

وهكذا، فقد جلبت كارثة الانتشار الثاني للقوات في بيروت تأثيراً فورياً، وبعيد المدى.

لاحقاً، لم يكن هناك جنود بحرية أمريكيين لأنهم كانوا قد سحبوا من قبل وزير الدفاع الأمريكي "كاسبر وينبيرغ" الذي أعلن مجموعة جديدة من التعليمات لاستخدام القوة.

ومن الآن فصاعداً قال وينبيرغ: "إن الولايات المتحدة يجب أن لا تلزم القوات للمقاتلة في الخارج ما لم تكن المهمة حيوية بالنسبة للمصالح الوطنية الأمريكية، أو لأحد من حلفائها، إلا إذا قررت الحكومة بأنها كانت ضرورية لوضع القوات حسب الحالة المعطاة، حيث يجب يتم ذلك بإخلاص، وبنية واضحة للفوز.

أما إذا كانت القوات والمصادر الضرورية غير راغبة في القتال، وقادرة على إنجاز أهدافها، فيجب في هذه الحالة أن لا يقاتلوا مطلقاً، وعلى الأخص حين تكون المعارك في الخارج، كما ويجب أن يُعرف الهدف السياسي والعسكري بشكل واضح، بالإضافة إلى فهم تلك الأهداف بوضوح، حيث كان يجب أن يتم وضع تلك الأهداف ضمن جدول، ومن ثم ترسل القوات إن اضطرت للعمل حيث ترتبك تلك العلاقة فقط بين الأهداف الأمريكية والقوات بسبب حجمها تركيبتها، في حين يجب القيام بالترتيب الذي يجب أن يقام ثانية بشكل ثابت ويعدل حين الضرورة.

ولكن في المقابل، فلابد - في حال ارتكبت قوات الولايات المتحدة معركة في الخارج - أن يكون هناك بعض التأمين المعقول لتلك المهمة كدعم الشعب

الأمريكي وممثليهم المنتخبين في "الكونجرس".

وأخيراً التزام القوات المسلحة للمقاتلة بحيث يجب أن تكون السبيل الأخير.

يتوقع جنود البحرية الأمريكية تلقي دعمها بكل الخدمات التي جاؤوا بها ليكونوا معروفين بمذهب "وينبرجر" بشكل صريح، وفي عام 1989 أصبح أحد مقترحي المذهب الأقوى في الجيش، الجنرال "كولين باول" رئيساً لهيئة الأركان المشتركة.

كان "باول" مستشاراً عسكرياً للوزير "وينبرغر" وعلى الرغم من أنه قد اعترف بأن نهاية الحرب الباردة جعلت المصلحة الوطنية الحيوية أكثر صعوبة بالتحديد، حيث مازال معتقداً بأن استخدام تلك القوة يجب أن يكون السبيل الأخير، وبعد ذلك يستعمل بإخلاص.

في الحقيقة، وكما هو مذكور في الفصل الرابع، فقد أخذ "باول" حجة أبعد من "وينبرجر" بإصرار بأن الولايات المتحدة يجب أن تتصرف دائماً مع غمر القوة.

رد "باول" على الاحتلال العراقي للكويت عام 1990 بتشكيل هذه المواقف حيث كان ممانعاً لاستعمال القوة، لكن الحاجة للعمل العسكري كانت مقنعة، الأمر الذي أصر فيه على امتلاك القابلية الهائلة والحرية التامة.

وكما حدث، فقد تشابكت المتطلبات العسكرية بالتفضيلات السياسية، لأن الرئيس الابن "جورج بوش" كان متلهفاً لتفادي تكرار حرب فيتنام، والتي تقريباً نالت نفس الاستنتاجات بخصوص أسباب هزيمة الولايات المتحدة في تلك الحرب.

وهكذا، فقد غمر تطبيق القوة المصدق من الأمم المتحدة، الولايات المتحدة، والتي قادت قوات التحالف الذي نجح في إبعاد قوات صدام حسين عن الكويت وبكلفة منخفضة جداً.

وافق السياسيون والجنرالات الائتلافيون على أن هذا كان مؤشراً "لنقطة تتويج النصر" في المرحلة العملية الهجومية، وحيث قابلية المهاجم لن تتجاوز المدافع بشكل ملحوظ، وفيما بعد، استمر خطر العمليات الهجومية في امتداد الهجوم المضاد، والهزيمة.

ولكن في أغلب الأحيان، كانت الصعوبة لدى الزعماء السياسيين والعسكريين،

سيقيسون في مثل هذه اللحظة أين وصلت هذه المرحلة: فالنجاح في المعركة يمكن أن تغريهم للقيام باستثمار هذا النجاح بشكل مغاير، وذلك كما فعل "ماك آرثر" في كوريا.

ولكن في حرب الخليج، فقد كان التتويج واضحاً. فقد قررت الولايات المتحدة أن تتقدم نحو بغداد لإسقاط نظام "صدام حسين" وهو الأمر الذي كان سيمضي إلى ما بعد حدود الانتداب لدى الأمم المتحدة، ولربما فقد الدعم الائتلافي الرئيسي.

كان من الممكن أن يؤدي إسقاط نظام "صدام" إلى زعزعة الاستقرار النسبي في المنطقة، وقد يتجلى ذلك برفع سقف تطلعات الأقليات الكردية في كل من سورية وتركيا وإيران، الأمر الذي سيهدد سلامة أراضي تلك الدول إقليمياً. ولربما ينتج ذلك أيضاً - في ذات الحالة - مؤسسة الغالبية الشيعية المسيطرة في المنطقة القريبة وبشكل غير مريح إلى الدول الخليجية السنية.

وأخيراً، فربما وببالغ الأهمية، أدى احتلال العراق إلى جر الولايات المتحدة إلى حرب طويلة معادية بين طوائف السكان أنفسهم.

إبعاد الضربات عن الأرض:

اعتبرت حرب الخليج تظاهرة لقوة المراقبة المتطورة مؤخراً، وكذلك كفاءة مذهب القتال في الحرب الأمريكية، وتناسب الحكم الذاتي العسكري في وقت الحرب.

ولكن، لم تكن الأزمات الدولية التي تلتها قد ظهرت بنفس المظهر بعد. ففي الوقت الذي كانت فيه نزاعات التحليل في "يوغوسلافيا" وفي القرن الإفريقي - والتي كانت حروباً أهلية جوهرياً - فإن إدارة الرئيس "بوش" والجيش لم يرتبا لكي تصبح بمستوى التعقيد.

ومن جهة ثانية، فإن نقد التردد، ونداءات الجيش "بالكونجرس" وأجهزة الإعلام لتخفيض حصة السلام والإنفاق العسكري، قد دفع بالجنرال "باول" للدفاع عن سجله، وتأكيد أهمية السياسة الخارجية الأمريكية في عام 1992 واستشهاده بالنجاحات العسكرية الأخيرة مثل حرب الخليج، واختطاف "مانويل نورييجا" من "بنما" في عام 1989 وإخلاء الموظفين من سفارة الولايات المتحدة، وآخرين من

"ليبيريا" خلال الخريف والشتاء من عام 1990.

كما أشار أيضاً إلى المساهمات الأمريكية في عمليات "البوسنة" و"الصومال". لكنه لم يذكر أنه كان هناك مساهمة عسكرية - إلى حد كبير - في دول البلقان حيث حددت أماكن الإنزال الجوي فوق مناطق المسلمين المحاصرين في "سيبرينكا"، كما وأنهم كانوا قد وافقوا على الذهاب إلى الصومال فقط لصد الطلبات للتدخل الأعظم في البوسنة.

كانت الأزمة الإنسانية في الصومال تبدو وكأنها أسهل للحل، فقد فعل الجفاف فعله كعنصر إبادة طبيعي، في حين نهبت الحرب الأهلية ما تبقى من المؤن والأغذية عملياً وحتى في أغنى المناطق الزراعية من تلك البلاد، الأمر الذي أدى إلى وقوع كارثة المجاعة ونزوح ما يقارب ثلث السكان خلال الحر والجوع.

كانت الأمم المتحدة قد خاضت مباحثات مطولة من أجل تحقيق وقف لإطلاق النار بين الفئات المتحاربة، والذي تضمن تسليم الإغاثة الإنسانية، ونشر فريقين صغيرين من أجل:

- وقف إطلاق النار.
- وبعد ذلك لحماية عمال الإغاثة ومنع النهب.

كانت الحالة في الصومال قد واصلت التدهور بشكل دراماتيكي حيث كانت محطات التلفزيون في كافة أنحاء العالم تبث التقارير وصور المجاعة التي ضربت آلاف الصوماليين. وفي حملته الرئاسية، كان المرشح الديموقراطي "بيل كلينتون" يشير إلى الكارثة في الصومال كدليل مباشر على سياسة "بوش" الخارجية الحمقاء. لكن "بوش" رد على ذلك بإعلان القرار الأحادي الجانب لنقل التجهيزات، والمعونات الغذائية الطارئة جواً إلى العاصمة "مقاديشو" لكن النهب والابتزاز استمرا وبشكل مكثف حتى، الأمر الذي جعل الأمم المتحدة لأن تقوم بإرسال حوالي خمسمئة جندي من كتائب حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة إلى "مقاديشو" في شهر أيلول سبتمبر/ من عام 1992 لكنهم ظلوا تحت الحصار الافتراضي في المطار.

لذا، وفي شهر تشرين الثاني / نوفمبر، طلب الرئيس "بوش" من الجنرال "باول" طرح

خيارات لتدخل أكثر متانة، وقد فوجئ العسكريين بقوله بأنه يرغب بإرسال بعض الكتائب إلى الحدود الصومالية.

اعتقد "باول" بأن الحياة الصومالية يمكن أن توفر الحماية الشخصية للجيش، وهذا إذا حددت المهمة وعرفت بشكل واضح، ومن ثم يمكن أن يكون منقلباً إلى الأمم المتحدة، مما يمكّن الولايات المتحدة من الخروج بسرعة.

قررت المهمة أن تفتح المخازن المغلقة "لمقاديشو" ولتوضيح طرق جنوب وسط الصومال الرئيسية لتسليم القوات شحنات الغذاء الإنسانية. وحيث أن القوات الأمريكية كانت قد افترضت إنجاز هذا العمل بسرعة والعودة إلى الوطن بحلول شهر كانون الثاني/ يناير من عام 1993، ولكي تستبدل بقوة الأمم المتحدة.

وبكلمة أخرى فقد كانت لديهم إستراتيجية خروج واضحة في العقل. كما أن الخروج الإستراتيجي كان عبارة عن خطة لانتزاع القوات العسكرية التي طورت قبل الانتشار أو أثناء العمليات.

وهنا يبرز نوعان إستراتيجيان:

- تأريخ النهاية.
- والحالة النهائية.

وتوضح النتائج مدى أن يقر الآخر بإنجاز الأهداف المعينة.

كان لدى المهمة الأمريكية في الصومال هدفان:

- تسهيل تسليم المساعدة الإنسانية.
- والسماح للوقت بإنجاز هذا الوضع في شهر.

وانطلاقاً من هذا، فقد وافقت إحدى وعشرين دولة على الانضمام إلى الاتحاد الدولي للإغاثة بقيادة الأمم المتحدة ضمن (وحدة لجنة العمل مع 37000 جندي)،والتي نشرت في النهاية في وسط الصومال، لكنها أخذت وقتاً ووضعت يدها على الميناء المحدد، وكذلك الوسائل التي تحفظ الأمن في "مقديشو"، وقد تم تقسيم القوات إلى قوة المشاة الأمريكان، وعناصر دعمهم.

وهكذا، فقد كان بالإمكان تطبيق بعض الأمن بحلول شهر كانون الثاني من

عام 1993 ولكن بعد ذلك، وعندما كانوا على الأرض الصومالية، قاموا بوضع الترتيبات مع زعماء الفئات المقاتلة "محمد عيديد" و"علي مهدي" وتركت لهم مسؤول الحفاظ على مناطقهم الخاصة الخاضعة لسيطرتهم في "مقديشو"، وذلك مقابل الاتفاق معهم على تخزين أسلحتهم وتفادي المجابهات مع قوات الأمن الدولية "اليونيتاف".

كانت قوات "اليونيتاف" الدولية قد حققت أغلب أهدافها العسكرية المحددة خلال أسبوعين حيث كان القادة الأمريكيون متلهفين للخروج ببعض الأهداف المهمة، كإعادة أقل ما يمكن من الطرق والجسور خارج العاصمة، والذي كان قد وضع جانباً، كأن يكون مضيعة للوقت.

كان المسلحون يريدون أخذ المهندسين للقيام بهذا العمل، لكنهم لم يكونوا قادرين على الحصول على الترخيص، لذلك تم التخلي عنه دون إبعاد أجهزتهم عن الميناء.

ولكن، كان للتسرع في المغادرة وتحديد الأهداف عواقب أكثر خطورة.

كانت إدارة "كلينتون" قد ورثت ذلك المستنقع في عام 1993، وكان عليها إقناع مجلس الأمن للمصادقة على القرار رقم/814/ لتأسيس ما يسمى "اليونيسوم" الثانية وتعني:

(عملية الأمم المتحدة في الصومال) وذلك بالانتداب الواسع لمعالجة مشاكل الصومال التحتية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولمساعدة البلد ليقف على قدميه من جديد.

وهكذا، فقد تمت صياغة التخطيط لإصدار قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة، وكما كانت لديهم إثر انتشار قوات "اليونيتاف" التي كانت بمثابة المهمة ذات الأولية العسكرية لقوة "اليونيسم 2 " في أن تراقب توقف الأعمال العدائية، وتمنع أي استئناف للعنف، مع إبقاء الأسلحة الثقيلة تحت السيطرة بانتظار نقلها إلى الجيش الوطني، ليستولي على الأسلحة الخفيفة من المجموعات غير المخولة، وكذلك المحافظة على أمن أبنية النقل التحتي لتسليم مساعدات الإغاثة، وحماية المساعدات

الشخصية، ومواصلة إزالة الألغام، والمساعدة في عودة اللاجئين للوطن. ولكن من جهة أخرى، فقد كان الأمين العام للأمم المتحدة ممانعاً لمواجهة دور تنفيذ السلام في الصومال والذي أصر بلا جدوى لتوسع الولايات المتحدة انتدابها للصومال عن طريق قوات "اليونيتاف" من أجل خلق البيئة الآمنة التي تضع الأساس لانتشار قوات "اليونسوم 2 ".

وهكذا، ففي شهر أيار من عام 1993 قام القادة الأمريكيون بتسليم مقرهم إلى قيادة قوات "اليونيسوم 2" القادمة في ذلك الوقت، والتي كانت أكبر من قوات "اليونيتاف".

كانت الأمم المتحدة قد ورثت قوة صغيرة ومتفككة لتطبيق المهمة الرهيبة من أجل بناء أمة في بيئة عدائية.

حيث لا "عيديد" ولا "المهدي" قد أعربا عن موافقتهما توسيع العمليات، كما لم يكن أحداً منهما جاهزاً للسلام أو لرؤية قوته التي تآكلت بإعادة الحالة. ولذلك، لم يقدم أحد يد التعاون مع قوة "اليونيسوم 2" الأضعف.

لقد أرادت الولايات المتحدة أن تكون تلك المهمة متينة، والتي ربطت بقوات "اليونيسوم" الثانية سرعة رد الفعل لكن هذا كان جزءاً فقط من قيادة السلسلة الامريكية المنتظمة.

في حين أنه لم يكن هناك مكان لافتراض نظامي لعمليات "اليونيسوم 2" ولكن يفترض أن تكون كقوة احتياطية طارئة حيث كانت لديها قابليات مقاتلة افتقرت إليها قوات "اليونيسوم" الأولى.

ومع حلول شهر حزيران 1993 شنت قوات "عيديد" هجوماً عنيفاً وقتلت 24 جندياً باكستانياً من جنود حفظ السلام، في الوقت الذي سارعت فيه الأمم المتحدة بإصدار القرار رقم /837 / الذي دعا إلى تخوف مسؤول من الصوماليين.

وهكذا، بدأت قوة رد الفعل بلعب دور عدواني أكثر بكثير ضد قوات "عيديد" حيث تدخلت قوات مختلفة هذه المرة من قيادة العمليات المشتركة الخاصة تحت السيطرة لحماية وحدات حفظ السلام.

تلا ذلك هجوم الولايات المتحدة على مقر "عيديد" والذي أدى بدوره إلى قتل ثمانية عشر جندياً أمريكياً ومئات الصوماليين. في الوقت الذي بثت فيه المحطات التلفزيونية جثث الجنود الأمريكيين وهي تُسحل عبر شوارع "مقديشو" فكانت تلك الصور كافية لاضطراب إدارة كلينتون، وانسحاب القوات الأمريكية والتي سرعان ما تبعها انسحاب قوات "اليونسوم 2".

بعد انسحاب قوات "اليونسوم 2" بقيت الصومال غارقة بحالة من الفشل ومليئة بالعنف، في حين أن الأمم المتحدة - وعلى الأخص - الولايات المتحدة كانت حذرة جداً من تكرار التجربة، فهم لم يقوموا بمنع أو إيقاف الإبادة الجماعية في "راوندا" على سبيل المثال.

وعند هذا المنعطف، فقد ألقت إدارة "كلينتون" اللوم الشديد - وإن كان بشكل مراوغ - على الأمم المتحدة، في الوقت الذي لام فيه الجيش الأمريكي إدارة كلينتون والأمم المتحدة لتوسيع المهمة الأصلية تحت الضغوط العسكرية والمحدودة، ولو كشف المهام الأكثر صعوبة، وخصوصاً - ليس بشكل تقليدي - أولئك في عالم القادة في قسم العمليات العسكرية.

قد يكون وصف ما عدا ذلك بمثابة تعبير سلبي كتغيير في المهمة، ومن الملاحظ بأن هذا الموقف السلبي ليس مشتركاً مع كل القوات المسلحة.

وفي هذا السياق، يأخذ المذهب العسكري البريطاني نظرة معارضة مباشرة تعترف بديناميكية النزاع، في حين يشجع تطوير المهمة، ويسمح لتمرين المبادرة على كل المستويات طالما بقيت العمليات ضمن التعليمات السياسية ونية قائد القوة العاملة.

وفي هذه النظرة رفض ضمني مرفق بالإستراتيجيات واعتراف مسبق بخروج الالتزام منذ ذلك المخطط، حيث تكون المصداقية والمرونة ضروريتين لإنجاز الهدف الإستراتيجي.

كانت الردود الأمريكية للاستمرار في دول البلقان قد تأثرت بتردد الجيش بشدة في الاشتراك فيما اعتقدت أن النزاع كان معقداً، وعديم الحل، حيث يمكن أن يكلف الحياة الأمريكية، ويؤدي إلى التزام متزايد.

كانت وزيرة خارجية "كلينتون"، "مادلين أولبرايت" غاضبة جداً من عناد الجنرال "باول" على المسألة في عام 1993، لأنها سألته عن ماهية الوجهة التي كانت عندنا ولا يمكننا استعمالها؟.

كان وريث "باول" كقائد لهيئة الأركان المشتركة، الجنرال "شالشكاشفيلي" أكثر ميلاً لاستخدام القوة القسرية.

وإلى العمليات العسكرية في الحرب عموماً، والذي سرعان ما أعطى موافقته على الضربات الجوية ضد القوات الصربية في البوسنة في عام 1995.

لكن العديد في القوات المسلحة أبقت تحفظاتها على ذلك، في الوقت الذي كان فيه "كلينتون" متلهفاً جداً لتفادي تكرار تجربة الصومال ولتلطيف نقد العسكريين والكونجرس من خلفهم، بأنه قد وضع بنفسه القيود على التدخل الأمريكي في أزمة "كوسوفو".

عندما اندلع القتال بين القوات الألبانية والصربية في المحافظة الصربية لكوسوفو. وفي شهر آذار / مارس من عام 1998 تابع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فرض حظر التسلح والعقوبات الاقتصادية والدبلوماسية على صربيا ودعوا إلى الحوار بين أطراف المعارضة. كما صعد القتال منظمة حلف شمال الأطلسي والتي صعدت تواجدها العسكري في "مقدونيا" المجاورة وكذلك في "ألبانيا"، وبدأت بتهديد "ميلوسوفيتش "بالضربات الجوية.

و في شهر أيلول / سبتمبر من عام 1998 أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم 1199 والذي دعا إلى وقف فوري لإطلاق النار، وانسحاب القوات العسكرية، وشبه العسكرية من كوسوفو، مع وصول كامل للمجموعات الإنسانية (بهذا الوقت كان هناك حوالي 200000 لاجئ جرّاء القتال) وإلى تعاون في تحقيق جرائم الحرب، وفي شهر تشرين الأول/ أكتوبر اجتمع "ميلوسوفيتش" مع المبعوث الأمريكي الخاص "ريتشارد هول بروك" حيث تم الاتفاق على انسحاب جزئي للقوات الصربية وانتشار مهمة التحقق المؤلفة من 2000 شخص غير مسلح، مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وبحلول شهر كانون الثاني/ يناير من عام 1999 تم الإعلان عن وقف لإطلاق النار، وحيث تدخلت مجموعة الاتصال التي اشتملت على ممثلين من الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا وروسيا، رئاسة الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية، وقد تم استدعاء الجانب الصربي وأطراف كوسوفو الألبانية إلى المفاوضات في منطقة "رامبيلت".

كانت فرنسا تعرف بشروط الاتفاقية الخاصة بوقف إطلاق النار، وبما أنه تم اعتبار "رامبيلت" على أساس أنها مستوطنة سلام مؤقتة لنظام الحكومة لكوسوفو، فقد تم تشر قوة دولية في كوسوفو لتأييد تلك المستوطنة.

ومن جانب آخر، فقد حذرت منظمة حلف شمال الأطلسي كلاً من الصرب، وألبان كوسوفو على أنهم إذا ما أخفقوا في حضور مفاوضات "رامبيلت" فإنها ستوقف القتال وسيمتثلون إلى اتفاقية أكتوبر / تشرين الأول، حيث اتخذت منظمة حلف شمال الأطلسي إجراءات دائمة كانت ضرورية لتفادي الكارثة الإنسانية.

ولذلك، فقد أرسل الصرب وفداً سيّء المستوى حيث رفض التوقيع على أي شيء.

وقد أدى ذلك بمنظمة حلف شمال الأطلسي لأن تتخذ قرارها بوجوب استعمال القوة العسكرية لإرغام "ميلوسوفيتش" للموافقة على شروطها.

كانت الولايات المتحدة والأوروبيون الغربيون قد قرروا التعاون تحت رعاية منظمة حلف شمال الأطلسي، لأنه كان لديهم سبب جيد للاعتقاد بأن روسيا هي الموقع المفضل لمنع أي عمل يتعلق بالأمم المتحدة في مجلس الأمن. ولمدة طويلة من الوقت، كانت روسيا حليفاً لصربيا، والمطلوب أيضاً - لتفادي الأزمة السابقة - أن يوضع حد للتدخل في البلدان الاشتراكية السابقة لأوروبا الشرقية.

ولذلك، فقد بدت منظمة حلف شمال الأطلسي بديلاً مثالياً، لأنه أعد بشكل كبير من الولايات الأوروبية التي يمكن أن تجادل باهتمام شرعياً لإصدار قرار حول أزمة كوسوفو والتي كانت حادة لعرض صلة المنظمة المستمرة.

كانت منظمة حلف شمال الأطلسي قد شكلت في عام 1949 كموقع دفاع ضد تهديد الاتحاد السوفيتي والاستقرار وتحديد السلطة الألمانية. ولذلك، فعندما كانت

الحرب الباردة توشك على الانتهاء، أقنع الحلفاء الاتحاد السوفيتي للموافقة على توحيد ألمانيا، مقابل قطع الوعد بإعادة صب مهمة حلف شمال الأطلسي كي لا توجه نحو مجابهة عسكرية مع الاتحاد السوفيتي، لكنها ستستمر بإعاقة ألمانيا بلعب الدور المهيمن في الأمن الأوروبي. وهكذا، فقد أعاد مفهوم عام 1991 لمنظمة حلف شمال الأطلسي الإستراتيجي تعريف التهديدات إلى الأمن الأوروبي:

فالبعض رأى من هذا انبثاق جديد من حالة عدم الاستقرار لكن ذلك قد ينتج عنه صعوبات اجتماعية واقتصادية وسياسية، وضمن ذلك فإنه قد يُذكي التنافسات العرقية، والنزاعات الإقليمية التي واجهت العديد من البلدان المركزية في أوروبا الشرقية.

وهكذا، فبالرغم من أن المفهوم الإستراتيجي قد عرف مهمة منظمة حلف شمال الأطلسي الرئيسية كدفاع جماعي في عام 1999 فقد كان لدى العديد مهمة جديدة لمعالجة الأزمة الإدارية وإن بضمان رد تلك الأزمة.

ومن هذا المنطلق، فقد تأثرت خيارات منظمة حلف شمال الأطلسي العسكرية في أزمة كوسوفو بتردد وزارة الدفاع الأمريكية بشدة للاشتراك فيما اعتقدوا بما يجب أن يكون عليه الشأن الأوروبي، وقد نقض الرئيس الأمريكي "كلينتون" انتشار القوات البرية الأمريكية، ورغبة القوة الجوية الأمريكية لحل حرب الخليج لصالح قوة السلاح الجوي. كان قائد الفريق الجوي الجنرال "شورت" قد اعتقد بأن منظمة حلف شمال الأطلسي يجب أن تستهدف رأس الأفعى، وتخضع نظام "ميلوسوفيتش" إلى هجوم حاد وثابت. لكن الشلل الإستراتيجي لم يكن خياراً أساسياً أو جذاباً.

كانت منظمة حلف شمال الأطلسي تلجأ للقصف فقط، فقد كانت مقتنعة بأن كمية قليلة من القوة سوف تقنع "ميلوسوفيتش" بأن يكف عن قتل الأبرياء المسلمين، لكن ومع ذلك، فقد استمر القصف الجوي اثني عشر يوماً من الضربات الجوية المتواصلة على البوسنة في عام 1995.

وعلاوة على ذلك، فقد كانت منظمة حلف شمال الأطلسي متلهفة لتجنب إيقاع الأذى على المدنيين الصرب، من جهة خارج التوتر الإنساني، ومن جهة أخرى لابد

"ميلوسوفيتش" من أن يستجيب لشرعية العملية.

وهكذا، فقد بدأت القوات المتحالفة في 24 آذار من عام 1999 بشن أولى هجماتها على أنظمة الدفاع الجوي والإنذار المبكر، والمطارات، والمواقع الإلكترونية للاستخبارات، والاتصالات العسكرية، ومرافق تخزين الصواريخ والمراكز الرئيسية للجيش والشرطة.

أما المرحلة الثانية، فقد استهدفت المواقع العسكرية الصربية في كوسوفو.

كان هنالك أربعة مقاييس للجدارة في اختيار الأهداف:

1 -تجنب فقدان الطائرة التابعة للحلف.

2 -تعطيل القوات الصربية على الأرض.

3 -الحد من الأضرار الجانبية.

4 -الحفاظ على تماسك التحالف.

على الرغم من أن تلك المتطلباتِ لم تكن متوافقةً مَع بعضها البعض، أو مع هدف إيقاف إزاحةِ ألبان كوسوفو. إلا أن الحاجة لحمايةِ القوةِ قد فَرضتْ أن تطير الطائرة على ارتفاع عال وبسرعة، بينما الحاجة لتَفادي الضرر الجانبي نجم عنه أن الأهداف لا يُمْكن أنْ تُصابَ ما لم تكن واضحة جداً.

بالإضافة إلى ذلك، فقد كان الطقس سيئاً وغائماً وضبابياً، كما كانت التضاريس الوعرة والغابات الكثيفة تعيق العمل حيث كانت القوات الصربية قد انتشرت ضمن وحدات صغيرة في تلك الغابات والتضاريس، ولذلك استطاعت وحدات الصرب في إخفاء الأسلحة الثقيلة، والحفاظ على مستودعات الذخيرة والمقرات الرئيسية كانت متفرقة ومموهة.

لكن ذلك لم يكن يدعو للاستغراب، حيث أن الضَّربَات الجَويَّة كَانتْ فاشلة في مَنْع الإزاحةِ الإجباريةِ لألبان كوسوفو.

وفي الحقيقة، فإن حملة التَّطهير العرقيةِ كانت اشتدّتْ في تلك الفترة، وإلى درجة أن الأغلبية الواسعة لسكانِ كوسوفو كانت تَتوجّهُ نازحة إلى حدودِ الدول المجاورةِ.

وبعيداً عن قَبُول مطالب حلف شمال الأطلسي، فقد حاول "ميلوسوفيتش" تَقويض

وحدةِ منظمة حلف شمال الأطلسي والدعمِ المحليِّ الغربيِّ من خلال إحداث مزيد من الضرر الإضافي والإشارةِ إلى الوضع المتدهورِ في كوسوفو.

في أواخر شهر أبريل/ نيسان تمت إعادة توجيه الهجمات الجوية إلى أهداف في صربيا وذلك في محاولة لتقويض الدعم الشعبي الخاص "لميلوسوفيتش". وقد دكت الضربات الجوية المتلاحقة المرافق الحيوية والبنية التحتية للقيادة والسيطرة وخزانات الوقود، والجسور، ومرافق وسائط الإعلام، والكهرباء، وبقية الأهداف الحيوية التي كانت كلها مستهدفة، ولكنها استغرقت خمسة أسابيع أخرى "لميلوسوفيتش" لكي يستسلم.

لم تأخذ منظمة حلف شمال الأطلسي في الحسبان الاختلاف الكبير بين ظروف الهجمات الجوية لعام 1995 وتلك في عام 1999.

ففي عام 1995 تحول المد ضد صرب البوسنة، وكان "ميلوسوفيتش" يبحث عن مخرج، وكانت الضربات الجوية حينذاك قد نجحت في استغلال ما يصفه رجل السياسة "ويليام زارتمان" بأنه اللحظة المواتية في الصراع، ولكن، على عكس ذلك، ففي أوائل عام 1999 كان "ميلوسوفيتش" ما يزال متمسكاً بهدف إبقاء السيادة الصربية على كوسوفو، وقد اعتقد بأنه يملك من الدعم المحلي ما يكفي لمقاومة ضغط حلف شمال الأطلسي المحدود التطبيق. ولكن اتفاقيته المفاجئة في الثالث من شهر يونيو/ حزيران حول انسحابِ القواتِ الصربيةِ مِنْ كوسوفو جاءتْ فقط عندما توسطت منظمة حلف شمال الأطلسي مطالبها ووافقتْ على تَضْمين روسيا كوسيط، وحافظ للسلام. ولكن انسحاب دعمِ روسيا للمقاومةِ المستمرةِ ووعدِها بتقديم حضور بجانب قواتِ منظمة حلف شمال الأطلسي في كوسوفو كَان يعتبر جدلياً من أهم العناصر الأساسية في تغيير رأي "ميلوسوفيتش". وكان ذلك الاعتراف المتأخر بدور روسيا كقوة عظمى، ولها مصلحة في بنية شاملة للأمن الأوروبي، وهذا ما أدى لإقناع قادتها للمساعدة في إنهاء الصراع.

من ناحية أخرى، فإن الاتهامات المتبادلة حول فشلِ الحملة الجويةِ لتَغيير السلوكِ الصربيِّ قد بَدأَت قبل فترة طويلة من انتهاء العملية. حيث وجهت القوات الجوية اللوم

للقائد الأعلى لقوات الحلفاء في أوروبا الجنرال "كلارك" لفشله في تنفيذ إستراتيجية الشلل، في الوقت الذي لام فيه الجيش الأمريكي القيادة المدنية للتدخل في أزمة لا توجد فيها مصلحة وطنية حيوية وبأقل من الالتزام المخلص، وتقريباً الجميع في الدفاع عن سياسة الولايات المتحدة حيث اتهموا حلفاء الناتو لوضع الكثير من القيود المفروضة على إيصال القوة.

جلبت حملة كوسوفو الانتباه الصارخ إلى صعوبة إجراء عملياتِ تحالفِ في حالات قصيرة من حربِ كليّة. فمنظمة مثل منظمة حلف شمال الأطلسي لَيْسَ لَديها القدرة على صنع الإستراتيجية المستقلةَ وفي أوقاتِ الأزمةِ يَجِبُ أَنْ تَعْملَ بعجلة لحشد إستراتيجية تُناسبُ المصالحَ وتُقابلُ مخاوفَ أعضاء التحالفِ.

في حين أن السلطات العسكرية القادرة والأقوى ستحاول أن تملي شروط وأحكام وقد تستاء من استشارة حلفائها حول الإستراتيجية والعمليات. أما السلطات الأصغر فقَدْ تَختلفُ مع الخططِ المُقتَرَحةِ، المناورات الدبلوماسية، والأعمال العسكرية ولكنها لن تَكُونَ قادرة على أَنْ تُرغمَ تغييراً أَو تُطبيقاً للبدائل.

وهكذا، فإذا لم تتمتع الإستراتيجية بالالتزام الصارم منذ البداية، أو في حال كان تطبيقها لا يؤدي إلى نتائج إيجابية مباشرة، فعندها ستكون عملية المفاوضات بين الحلفاء حول أين ستكون الخطوة التالية على الأرجح مضيعة للوقت وستكون صعبة كصعوبة مفاوضة الخصم.

ولذلك، ولكل هذه الأسباب قد تركت تجربة كوسوفو الولايات المتّحدة والبعض مِنْ حلفاء حلف الشمال الأطلسي في تحفّظاتِ الجدّيةِ حول العَمَل سوية في المستقبلِ.

ردة فعل رامسفيلد (وزير الدفاع الأمريكي):

خلاصة القول:

إن الفترة ما بين نهاية حرب فيتنام ونهاية القرن العشرين قد تميزت بتزايد الإصرار السياسي من جانب القوات الأمريكية التي تسعى للحفاظ على مصداقيتها وهيبتها من خلال تحديدها للظروف التي ستقاتل فيها. وقد بلغ هذا الاتجاه أوجه في سنوات رئاسة "بوش" و"كلينتون" عندما تحولت إداراتهم إلى الأمم المتحدة وشركاء التحالف

من أجل المساعدة في التفاوض على تغيير المشهد الإستراتيجي.

ومن باب آخر، فإن القرن الجديد سوف يشهد رد فعل مضاد لإصرار الجيش وبعض الشيء أقل إصرار متوقع حول الأحادية. فعندما وَصلَ الرئيس "جورج دبليو. بوش" إلى السلطة في عام 2001 فقد كانت إدارته قد نَفضت الغبار عن خطط استخدام القوة للتأكيد على التفوق الأميركي الذي اقترحه أولاً "بول وولفويتز" في نهاية الحرب الباردة.

ولذلك، ومن أجل تمكين هذه الرؤية، قام وزير الدفاع "دونالد رامسفيلد" بالتحرك نحو تأكيد السيطرة المدنية على الجيش. وكان الهدف الرئيسي له يكمن في تحويل القوات المسلحة المترددة - إلى حد ما - إلى أداة أكثر تعلماً ونشاطاً لسلطة الدولة، ولكن كان من الواضح أيضاً أن الولايات المتحدة لن تتمكن من أن تستغل تلك السلطة بشكل كامل ما لم يكن لديها القوة العسكرية التي كانت على استعداد لبذل كل ما طلبت الحكومة منها.

وهكذا، فعلى الرغم من أن البديل قد يكون التأخير أو الشلل، أو تقويض مصداقية التهديدات لاستخدام القوة، وتقويض فائدة القوة نفسها، وتقويض أهداف السياسة الخارجية، والنيل من سلطة الدولة في نهاية المطاف.

وكما هو مذكور في الفصل السابق، فإن الإدارة الجديدة كَانَ لديها أيضاً رأي ضعيف حيال القانونِ الدوليِّ والأمنِ الجَماعيِّ. حيث أنكرَت معاهدة "كايوتو" حول الاحتباس الحراريِّ، واتفاقية الأسلحة البيولوجية ومحكمة الجزاء الدولية، وأعاقت اتفاقيةً حول تَحديد النقلِ الدوليِّ للأسلحة الخفيفةِ، ورَفضَت تَوْقيع معاهدةِ منعِ اللغم المضاد للأفراد، وأعلنتْ بأنّها ستلغي معاهدة منع انتشار الصواريخ البالستيّة مَع روسيا، وستَستمرُّ بتطويرِ الأنظمة الدفاعية الصاروخية.

واستناداً إلى تفسيرها للدروس في الصومال وكوسوفو، فقد جادلت تلك الإدارة بأن استجابات الأمن الجماعي كانت بطيئة وغير عملية، مع الحاجة إلى توافق في الآراء التي تحول دون التطبيق الفعال للقوة.

ومن الآن فصاعداً، فبدلاً من قوات التحالف لتحديد هذه المهمة، فإنه ينبغي تحديد

مهمة قوات التحالف. ووفقاً لذلك، فعندما هاجمت الولايات المتحدة أفغانستان رداً على هجمات الحادي عشر من أيلول، فإنها لم تحاول حشد الدعم من خلال الأمم المتحدة، أو الدعوة الرسمية لشركائها في التحالف من أجل المساهمة.

ولكن في المقابل، فإن ما تم السعي إليه بدلاً من ذلك كان في تحالف للرغبات. حيث أن وجود مثل هذا التحالف من شأنه أن يضفي الشرعية على الحملة في حين أن تركيبتها الطوعية سوف يسمح للولايات المتحدة أن تملي التوقيت واتجاه الحرب دون المساس بأهدافها، أو تهديد هيكل قيادتها.

ولذلك فقد كانت هزيمة حركة طالبان دليلاً واضحاً على نجاح هذه السياسة في الوقت الذي قدمت فيه إدارة "بوش" المزيد من الخطط لغزو العراق بائتلاف مماثل من الدول الداعمة.

وما لم تدركه أن النجاح في أفغانستان يعود للظروف المحلية أكثر من مزايا الأحادية، وأن هذه الظروف، إلى جانب وجود توافق دولي عام على عدالة هذه العمليات العسكرية الأمريكية قد قدمت بالفعل بالشرعية.

وكما لوحظ في الفصل السابق، فإن المواقف المحلية والدولية ستكون مختلفة تماماً في حالة العراق، وبالتالي سيكون تحقيق النجاح أصعب بكثير كنتيجة.

فالإطاحة "بصدام حسين" كانت طوال الوقت هدفاً للكثيرين ممن في الإدارة الجديدة، والذين اعتبروا أن قرار إنهاء العمليات العسكرية بعد حرب الخليج كان خطأ إستراتيجياً. فبعد اثنتي عشرة سنة من الحصار والضغط، كان "صدام" لا يزال في السلطة، في حين كان الالتزام الدولي بالمحافظة على فرض عقوبات اقتصادية على نظامه قد بدأ يتآكل، على الرغم من أن العمل ببرنامج نزع أسلحة الدمار الشمال التابع للأمم المتحدة كان لا يزال مستمراً، ولكن إلى درجة ظل فيها غير واضحاً.

ولذلك، فقد تغير تقييم المخاطر منذ عام 1991 في حين رأى مسؤولون مدنيون في وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون" أنه لا توجد احتمالية للمقاومة أو النزاع المدني، لكنهم جادلوا على عكس ذلك وبأن الولايات المتحدة سوف يُرحب بها كمحرر من

قبل شعب موحّد وعلماني، وهذا سيقود بسرعة إلى تأسيس سياسة ديمقراطية وصديقة.

لذلك، فقد كانت كل من الإدارة والجيش الأمريكيين قد افترضا بأنَّ نظام "صدام حسين" كَانَ مركزَ الثقل وبأن الحربَ ستكون جوهرياً حرباً تقليدية.

عندما أفسح الشلل الإستراتيجي المجال أمام الفوضى والتمرد، فإن فتح النار في لعبة توجيه اللوم كان متوقعاً بين القادة المدنيين والعسكريين. حيث ألقى الكثير من قادة القوات المسلحة المسؤولية اللوم على "رامسفيلد" لتجاهله نصيحة قادة الجيش وإصراره على أن مئة ألف جندي من القوات الأميركية سيكون كافياً لشن الحرب وإسقاط نظام "صدام حسين".

وكالعادة، فقد تم تبادل اللوم واللوم المضاد، وإلقاء تبعات مسؤولية هذا اللوم، والذي قد غطى على أخطاء كثيرة في الإستراتيجية. وقد وجه الشلل الإستراتيجي الهدف نحو رغبة وقدرات القادة السياسيين والقوات المسلحة، وكان طريقة جيدة لتحديد المدة والتكاليف للصراع المألوف.

لكن الهدف في العراق لم يكن لإسقاط "صدام حسين" عن سدة الحكم أو لإضعاف قواته المسلحة فحسب، فلو كان كذلك، كان يجب على الرئيس "بوش" أن يسحب قواته في نهاية المرحلة القتالية. لكن الهدف الحقيقي كان دائماً سياسياً بحتاً، وإن بصورة شكلية هو تحويل العراق إلى دولة ديمقراطية.

وهكذا، فإن الخطورة الحقيقية لم تكن متمثلة في حزب "البعث" أو "الحرس الجمهوري"، بل كانت في سكان العراق بحد ذاتهم. وكما ذكر سابقاً في الفصل الخامس، فإن إستراتيجية الشلل الإستراتيجي قد سمحت للعديد من الضباط والجنود العراقيين بالتراجع للمنطقة السكنية، حيث شكلوا نواة المقاومة ضد الاحتلال.

ولكنْ للشلل الإستراتيجي أيضاً نتيجتان غير متوقعتان:

- فقد أدى استهداف البنية التحتية ذات الاستخدام المزدوج أدى إلى تفاقم الأوضاع المعيشية لكثير من العراقيين وخاصة في العاصمة بغداد.

- كما أدت السرعة التي أطاحت بصدام إلى فراغ في السلطة الذي سمح للنهب بشكل واسع وإلحاق مزيد من الضرر للمؤسسات والمرافق التي تقدم الخدمات الأساسية.

ولذلك، فبدلاً من التخفيف من الضائقة الاقتصادية التي عانى منها العراقيون لسنوات، فإن الحرب قد جعلت الأوضاع أكثر سوءاً من ذي قبل.

أما بالنسبة لأكثر الغالبية الشيعية، فالحرية الدينية والسياسية وإمكانية الهيمنة البرلمانية كانت مجرد تعويضات مرضية، ولكن بالنسبة للأقلية السنية فقد زادت الأمر سوءاً.

مع أن الانتشار الأوسع للجنود قد يكون ساعد قليلاً في كبح السلب والنهب، إلاّ أن الفشل في كبح السيطرة السنية المهيمنة قد استحق أقل كمية كافية من المرونة في المواقف العسكرية الأمريكية للحرب.

في حين أن عدم المرونة كان نابعاً عن سنين من النفور وتجنب المهمات القتالية غير الحرب التقليدية، والتي تم تشجيعها من قبل رفض ساسة "بوش" للاعتراف بطابع النزاع والذي أصبح في ورطة.

وفي محاولة منها للحصول على شرعيتها في الداخل لمواجهة تصاعد الاضطرابات والخسائر، فقد وصفت جميع الذين قاوموا بأنهم إرهابيون أو متمردون. وفي ذلك، كانت الحكومة تشجع على الرد العسكري الذي ساهم في دوامة العنف وعدم الاستقرار.

كان قد مضى على الحرب ثلاث سنوات عندما اعترفت الجهة العسكرية بأنها يجب عليها أن تخفف من العمليات العسكرية، وأن تكرس جهوداً أكبر لكسب عقول وقلوب الشعب في صفها. ولكن حتى ذلك الحين بقيت العمليات القتالية مستمرة إلى جانب التخطيط لمركز النفط التي اقترحها "أندرو كريبنفش".

وعلى أية حال، فقد أصبح الانتصار احتمالاً بعيداً. في حين أن نهج الديمقراطية وحركات التمرد قد قوضت العلمانية، وطوقت السياسات الطائفية، كما أن الكيان السياسي الذي سيخلفه التحالف وراءه كان يبدو وكأنه كيان منقسم

والسلطات الجديدة أكثر من ليبرالية.

كان الأمل في ذلك الوقت يكمن في عملية إصلاح سياسي على نطاق أوسع في الشرق الأوسط، وعلى وجه الخصوص حين تحققت إعادة تأكيد القومية الإسلامية في إيران وانتصار المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات الفلسطينية.

لم تكن الولايات المتحدة الأميركية لتسحب قواتها من العراق ببساطة لولا وجود دليل على أن وجودها غير مرحب به، ولم يعد يأتي بالنتائج المطلوبة إستراتيجياً.

وحيث أن تزايد الضغوط الداخلية من أجل إعلان وتنفيذ إستراتيجية للخروج كان قد تم مقاومتها نظراً للأضرار التي سيسببها الانسحاب من العراق الغير مستقر الأمر الذي سيؤثر على مصداقية الولايات المتحدة.

في عام 2006 فشلت المراجعة الدفاعية الرباعية في معالجة المضاعفات الخطيرة للتجربة الأخيرة للولايات المتحدة الأمريكية في استخدام القوة. وقد تحدث موجدوها عن حرب غير متكافئة، وعن تطرف عنيف، وعدو جديد ومراوغ، وتحديات معقدة ومتعددة، واللغة المبهمة التي تسمح بإعادة تقييم الحالة الدفاعية بأنها أقل صرامة، وإنشاء قوة منظمة بالإضافة إلى بقية الأشياء المكتسبة.

لكن الردود الأميركية للأزمات الدولية أشارت إلى تقييم أكثر وعياً للحدود القوة. فعندما حاولت كوريا الشمالية الحصول على مساعدات أكثر من أجل شعبها الجائع، وذلك من خلال استخدام الوسيلة الوحيدة لها، وهي التهديد بنشر الأسلحة النووية، وافقت الولايات المتحدة على التفاوض وإشراك القوى الإقليمية، الصين، اليابان وكوريا في العملية. وعندما أعلنت إيران خططها لتطوير القوة النووية، توجهت الولايات المتحدة الأميركية إلى مكاتب الاتحاد الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن للأمم المتحدة لوقف هذه العملية الخطيرة المحتملة. وقد تم تسليم العمليات الجارية في أفغانستان إلى حلف شمال الأطلسي.

إن من المستحيل معرفة كيف سيكون الفصل التالي في النقاش الأميركي على استخدام القوة المنافسة، لأن دروس التاريخ من الممكن أن تكون وسيلة للضياع في وابل من الاتهامات، أو ببساطة لكونها مفسرة بشكل خاطئ.

وفي ذات السياق، فإن اثنين فقط من التوقعات يمكن التنبؤ بهما بسلام:

1 -الأول وهو أن المواقف التي تتعلق بالحرب والحروب نفسها قد تطورت بطريقة جدلية، وستستمر هذه العملية حتى تنكشف.

2 -والثاني هو أن تغيير طابع النزاع يتطلب المزيد من الاهتمام والحذر من هؤلاء المشاركون في تشكيل الإستراتيجية ومحاكمة الحرب.

ولذلك، يتوجب على كلٍّ من السلطات السياسية وقادة الجيش تطوير أوسع وأكثر دقة للعلاقة بين القوة العسكرية والأهداف السياسية، كما وعليهم أن يعملوا معاً على سدِّ الفجوة بينهما.